دور النظم السياسية الأفريقية في تحقيق الاستقرار السياسي تنزانيا انموذجا

م.م آيات فاخر محمد العلوي
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية
aiat.alalawe@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يعد الاستقرار السياسي مطلبا اجتماعيا، تسعى الامم والشعوب والحكومات لتحقيقه وعلى الرغم كم التغيرات الاستراتيجية على المستوى العالمي، كان هنالك فرصه لاستقرار القارة الافريقية، ولكن نتيجة لظروفها الاجتماعية وضعف اداء انظمتها السياسية في توظيف امكاناتها الهائلة لتحقيق التنمية والاستقرار واصبح امنها متعلق بمآزق الحروب الاهلية وصعوبة مواجهة التحديات او وضع معالجات للحد من تأثيرها لكن كانت التجربة التنزانية الوحيدة التي نجحت في تحقيق الاستقرار، وعلى جميع الاصعدة وعزز ذلك النجاح دور نظامها السياسي في وضع السياسات المناسبة لتحقيق الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الاداء الحكومي، الاندماج الاجتماعي في افريقيا، السياسات العامة، الدور الاقليمي التأثير والتأثر، تنزانيا.

Summary

Political stability is a social demand that nations, peoples, and governments strive to achieve. Despite the number of strategic changes at the global level, there was an opportunity for stability in the African continent. However, due to its social conditions and the weak performance of its political systems in utilizing its enormous potential to achieve development and stability, its security became linked to the quagmire of civil wars and the difficulty of confronting challenges or developing solutions to reduce their impact. But the Tanzanian experience was the only one that succeeded in achieving stability on all levels, and this success was reinforced by the role of its political system in developing appropriate policies to achieve stability.

Keywords: Political stability , Government performance , Social integration in Africa , Public policies , Regional influence and impact, Tanzania.

المقدمة :

يعد الاستقرار السياسي حلم شعوب افريقيا وحكوماتها والدول التي تتنافس النيل من خيراتها، فقد مرة الدول الأفريقية بمراحل تاريخيه مهمه كان لكل مرحله اثرها البالغ واثقلها طبيعة مجتمعاتها ذات التعددية المفرطة، مما جعلها عرضه للنزاعات والصراعات الاجتماعية والحدودية والتي وصلت للحروب الأهلية المسلحة، ولكن حاله الاستقرار كانت صعبه المنال بالنسبة لهذه الدول لكن جمهوريه تنزانيا الاتحادية ارست دعائم التنمية والاستقرار والديمقراطية حتى اصبحت من الدول الأفريقية التي يحتذى بها على مستوى العالم، وهذا يشير على ان حاله الاستقرار في القاره الأفريقية تمثلها جمهوريه تنزانيا كتجربة ناجحة.

اهميه البحث :

تكمن اهميه البحث من اهميه الاستقرار السياسي لدول القاره السمراء والدور الهام للأنظمة السياسية الأفريقية في السعي لتحقيق الاستقرار من عدمه في اطار المقومات والقدرات المتوفر لتلك الأنظمة كما هو الحال في تنزانيا .

اشكاليه البحث :

تتمحور اشكالية البحث في التساؤل عن دور النظم السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في افريقيا، وكيف يمكن تحسين ادائها لتحقيقه، وما هي اسس استقرار النظام السياسي في جمهورية تنزانيا، رغم تشابه الظروف والتحديات؟

فرضيه البحث :

تنطلق فرضيه الباحث من فكره مفادها (ان تنزانيا استطاعت ان تتغلب على جميع التحديات واستغلت التنوع كعنصر قوه لتحقيق الاستقرار السياسي وفشل الدول الأفريقية الاخرى في تحقيقه رغم توفر تلك المقومات.

منهجيه البحث : لا يمكن كتابه البحث العلمي من دون الاعتماد على المنهجية العلمية فقد اعتمدنا في هذا البحث على منهج التحليل الوظيفي لتحليل التحديات التي تواجه استقرار افريقيا، والمنهج المقارن لمقارنة دور النظام التنزاني في تحقيق الاستقرار بالمقارنة مع الدول الافريقية الاخرى.

هيكليه البحث : يقسم البحث الى ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الاول الاطار النظري للاستقرار السياسي، ويتضمن المطلب الثاني دور النظم السياسية الأفريقية في تحقيق الاستقرار السياسي، اما المطلب الثالث فيكرس الى الاستقرار السياسي في جمهوريه تنزانيا.

المطلب الاول: الاطار النظري للاستقرار السياسي

نتناول في هذا المطلب مفهوم الاستقرار السياسي والتعاريف ومؤشراته ومتطلبات تحقيقه وكالاتي :

اولا–مفهوم الاستقرار السياسي

اختلف الباحثون والمفكرون والمحللين السياسيين في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي وقد ظهرت في هذا افكار متضاربة واراء متعددة فمفهوم الاستقرار السياسي لا يعني المحافظة على الاوضاع القائمة وانما يعني القدرة على اداره العملية الاجتماعية بمفهومها الشامل لجميع جوانب الحياه بطريقه تضمن التضامن الاجتماعي العام (بوفر ٢٠١٧ ، ٣٥٨) وسيتم التطرق لأبرز تعاريف الاستقرار السياسي ومؤشراته.

١ _تعريف الاستقرار السياسي:

تعددت واختلفت تعاريف الاستقرار السياسي من مدرسه لأخرى ومن باحث لأخر نظرا لخصوصيات كل دوله ومدلولاتها عن الاستقرار السياسي في دوله أوروبية مثلا يختلف عن الاستقرار السياسي في دوله أفريقية (احمد ٢٠١٧ ، ٣٧٨).

فقد عرفت الموسوعة البريطاني الاستقرار السياسي بانه (الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الازمات وبدون صراع داخلي) (بقدي ٢٠١٢ ، ٤٩) .

بينما عرف القاموس الفرنسي لاروس الاستقرار السياسي (هو بقاء الحالة او الوضعية على حالها اي علامه هي عليه بمعنى وجود حاله من التوازن المستمر) (بقدي ، ٥٠)، اما لابست فقد عرف الاستقرار السياسي بانه نتيجة ومحصله اداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والسياسة الفعالة، بمعنى ان عمليه الاستقرار السياسي تعتمد على فعالية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي) (بوعافيه٢٠١٦ ، ٣١١).

كما عرف ريتشارد هندستون الاستقرار السياسي بانه (قدره النظام السياسي على تيسير الازمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصوره يستطيع معها ان يحافظ عليها في منطقه تمكنه من انهاء الازمات والبعد عن العنف السياسي وزياده شرعيه النظام)(الكرام ١٩٨١ ، ٣٦) .

بينما يذهب صامويل هنتشتون في تعريفي للاستقرار السياسي بالاعتماد على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من جهة ومؤسساته السياسية من جهة الثانية، فقط قسمها الى ثلاثة مستويات منخفضه متوسطة مرتفعة)(هنغتون ١٩٩١ ، ٧٩) .

٢-مؤشرات الاستقرار السياسي:

هنالك العديد من المؤشرات التي ان وجدت فهي تعبر عن وجود الاستقرار السياسي ومن اهمها ما يأتي:

أ-التداول السلمي للسلطة وشرعيه النظام السياسي

يقصد بانتقال السلطة هنا هو الانتقال بالطرق الدستورية وكما هو متعارف عليه الانتقال السلمي للسلطة، وذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهره الاستقرار السياسي (بن سعيد ٢٠١٢ ، ١٤) فتداول السلطة سلميا يعد ضمانا من ضمانات حقوق الانسان واحدى المبادئ الثابتة والمستقرة في النظم الديمقراطية كونه يحقق الامن والاستقرار في المجتمع)(كريم ٢٠٢٢ ، ١٤١)، اما عمليه انتقال السلطة من خلال الانقلابات العسكرية والاحتجاجات والاحتيالات السياسية لقاده النظام السياسي ورموزه ومسؤولي فهذا دليل على عدم شرعيه النظام السياسي الحاكم وافتقاده للاستقرار المجتمعي والسياسي (بن سعيد ، ١٤) .

ب-تدفق الهجرة الداخلية والخارجية

تعد الهجرة الداخلية والخارجية مؤشرا على وجود حاله من الاستقرار وعدم الاستقرار في مجتمع ما، وهي ترتبط ارتباطا بالمؤشرة الاقتصادي ونسبه البطالة ومعدل التضخم والمستوى المعيشي للمواطنين الذي له الاثر الواضح في الشعور بالإحباط فكلما زادت نسبه الهجرة الى الخارج كلما دل على وجود عوامل طرد نتيجة لعدم الاستقرار، وكلما كان هنالك جذب للمهاجرين والسياح ورفاهيه المواطنين دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي وتحسن الاوضاع الداخلية وحاله من الرضا النسبي تجاه النظام السياسي (قسام ٢٠١٢ ، ١٧) .

ج-تطبيق الديمقراطية وتوفر المشاركة السياسية

يعد تطبيق الديمقراطية من اهم مؤشرات الاستقرار السياسي طالما تمارس بكافه اشكالها فديمقراطية التي يصعب الوصول اليها في حالات الاضطراب وعدم الاستقرار خاصه في الأنظمة السياسية الشمولية المغلقة (علي ٢٠٢٣)، وتعتبر الممارسة الحقيقية للديمقراطية حين يمنح المواطنون الحق في المشاركة باتخاذ القرارات وحل مشاكل المجتمع وممارسه حقهم السياسي بالمشاركة بالسلطة والمساهمة بصنع السياسات بشكل مباشر او غير مباشر من مؤشرات الاستقرار السياسي خاصه بالأنظمة الديمقراطية (ابو عافية ، ١٥) .

د-غياب العنف السياسي:

يعد وجود العنف السياسي بجميع اشكاله وصوره من اهم اسباب دمار المجتمع وعدم استقراره امنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا (محي ٢٠١٩ ، ٢٠٩) . بينما غياب العنف السياسي بما يتضمنه من ابعاد كل انقلابات العسكرية والاحتيالات السياسية والاحتجاجات المسلحة واعمال الشغب والتمرد من اهم الأدلة التي تؤشر على استقرار النظام السياسي وتمتعه بالتوازن (الاسود١٩٩٠ ، ٦١٠) .

ثانيا-متطلبات الاستقرار السياسي:

ان استقرار اي نظام سياسي يتطلب القدرة على تفاعله مع البيئة المحيطة به ويحتاج ذلك توفر مجموعه من المتطلبات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي سيتم التطرق اليها وكالاتي :

١_ المتطلبات الفكرية والثقافية :

ان وجود تجانس فكري وثقافي وايدلوجية بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة في اطار نظام الحكم السائد يعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي وهذا يجعل القوى السياسية اكثر تقبلا لفكره التعدد والتنوع وتقبل الراي الاخر ذ واجراء الحوارات والتفاهمات لخدمه المصلحة العامة (منير ٢٠٢١ ، ١٨) .

٢_ المتطلبات السياسية :

توفر المتطلبات السياسية ضرورة هامه للاستقرار السياسي فالنظام السياسي يجب ان يتمتع بالشرعية اي الرضا والقبول الفعلي وليس الاكراه، فالشرعية هي الاساس الذي يقوم عليه كل نظام مستقر والتي بدورها وكما يقول ماكس فيبر "بانه يصعب على اي حاكم او نظام سياسي امتلاك القدرة الضرورية على اداره الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفتره طويله" (منير،٢٠) .

٣_ المتطلبات الاجتماعية :

يقصد بتلك المتطلبات هي قدره النظام السياسي على سن القوانين والتشريعات الملزمة التي تسهم بضبط سلوك الافراد والجماعات وحماية النظام العام وحماية الحقوق والحريات لدى المواطنين في النظام السياسي ينبع استقراره من قدرته على التوزيع العادل للثروات وفرص العمل وحمايه الحقوق والحريات مما يحقق الاستقرار الاجتماعي الذي ينعكس على الاستقرار السياسي ويعزز ديمومته (مجموعة مؤلفين ٢٠١٧) .

٤_ المتطلبات الاقتصادية :

يقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي هو الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية وتشير قدرات النظام السياسي الاستخراجية لتعبئه الموارد المادية والبشرية واكتسابها للبيئتين المحلية الداخلية والدولية، وتعد هذه القدرة ذات اهميه كبيره كونها توفر الموارد اللازمة لأداره المجتمع السياسي (الخزرجي ٢٠٠٤ ، ١٨٤)، اما القدرة التوزيعية فتعنى بتوزيع القيم والمنافع بشكل شامل على جميع افراد المجتمع، ويتم تجزئه تلك القيم والمنافع الى اجزاء صغيره وتتضمن هذه القدرات بقيام الادارات الحكومية بتخصيص مختلف انواع المنافع لجميع الافراد داخل المجتمع (السعدواي ٢٠٠١ ، ٧٤) .

مما تقدم يمكن تعريف الاستقرار السياسي على انه الثبات المجرد من الجمود المرتكز على وجود حكومة مستقرة ومؤسسات سياسية راسخة قادرة على تحقيق البرامج الحكومية واهدافها وفي مقدمتها الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: دور النظم السياسية الأفريقية في تحقيق الاستقرار السياسي

نتناول في هذا المطلب دور النظم السياسية الأفريقية في تحقيق الاستقرار السياسي، وسيتم تقسيم هذا المطلب الى قسمين، نتطرق بالقسم الاول الى اهم التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية الأفريقية بتحقيق الاستقرار السياسي، ويكرس القسم الثاني لبيان التأثير الاقليمي والدولي على اداء النظم السياسية في افريقيا لان تكون دول مستقرة وكالاتي :

اولا–التحديات التي تواجه النظم الأفريقية في تحقيق الاستقرار :

تتميز النظم السياسية الأفريقية بالسلطوية التي تعتمد على قوه المركزية ومحدودية الحريات وتمارس السلطة في يد فئه قليله وحكم شمولي بنقيض ما تدعيه تلك الأنظمة بالديمقراطية كشعارات رنانة وفي الواقع محدودية واضحه للتعددية السياسية واعتماد اساسي على الشرعية التقليدية مع غياب واضح لدور المعارضة وان وجدت ففي اطار الدور الهامشي فضلا عن تدني نسب المشاركة السياسية وعدم وجود التداول السلمي للسلطة فقد اثر على ضعف الهياكل السياسية وعلى ضعف السياسات العامة واحيانا غيابها لأغلب الأنظمة السياسية الأفريقية وكثير من تلك الدول بحاجه لوضع سياسات الحكومية تسهم في تحقيق الاستقرار الامني والسياسي (عبد الرزاق ٢٠٢٥) .

فهنالك العديد من التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية الأفريقية وتعرقل سيرها نحو التنمية والاستقرار ومن تلك التحديات ما يلي :

١_ التحديات السياسية :

تعاني غالبيه النظم السياسية الأفريقية من ازمات سياسيه متراكمه طويلا عبر مدد تاريخيه ذات ابعاد مؤثره وكان للاستعمار الاوروبي اثره البالغ على هشاشه الهياكل السياسية وضعف اداء المؤسسات ومن اهم مخلفات الاستعمار ازمه الشرعية السياسية التي تعد تحديا سياسيا امام الدول الأفريقية والتي تتمثل بالقبول الاجتماعي والرضا بالسلطة السياسية وترتبط مباشره بالعمليتين المزدوجتين لبناء الدولة والامه ترتبط بمدى القبول والرضا والطاعة والولاء من جانب المواطنين الافارقة للنظام السياسي الحاكم (محمد ٢٠١٨ ، ٩٠) .

ونتيجة لظروف تلك الدول اصبحت هنالك فجوه بين النظام السياسي ومواطنه بسبب فشل تلك الأنظمة بالقيام بوظائفها للشعوب الأفريقية، مما ادى الى فقد سقط المواطنين وتأييدهم وتعاظم سخطهم

واستيائهم ضد انظمتهم وترتب على ذلك، ازدياد حالات العنف والعنف المضاد وعدم الاستقرار السياسي وانهيار شرعيه النظام بل انهيار النظام ذاته (ضلع ٢٠٠٤ ، ٩-١٠).

وعلى الرغم من ان النظم السياسية الاثري فهي تتميز بالشمولية في ظل دعوات مستمرة من المجتمع الدولي نحو الديمقراطية الفعلية اخذت الدول الأفريقية باتباعها وتأطيرها دستوريا والاتجاه نحو الديمقراطية خوفا من ان تتهم بمعاداة الديمقراطية بينما تطبيق الديمقراطية لها الاثر الواضح على الاستقرار السياسي كما هو الحال في جمهوريه تنزانيا الاتحادية (كاظم ٢٠٢٥).

٢_ التحديات الأمنية :

التحديات الأمنية لا تقل اهمية وخطورة عن التحديات السياسية فقد ذهبت تركيز على المتطلبات الأمنية والدفاعية من دهون وضع استراتيجيات راسخه للحكام الافارقه حيث انصرف الحكام لتحقيق الاستقرار بالإكراه حتى التهمت ميزانيات الدفاع اقتصاديات تلك الدول وتفاقمت الديون الخارجية نتيجة سباق التسلح والقوه لمصلحه الدول الكبرى المسيطرة التي نجحت في خلق الظروف الملائمة لتسويق اسلحتها.

وبعد ظهور الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة انعكس ذلك على الواقع المتمثل بضعف التوظيف الصحيح لقدرات ا النظم السياسية الأفريقية في تحقيق الاستقرار السياسي فتدفق الجماعات الإرهابية والسلاح عبر المنافذ الحدودية من المخاطر وخاصه الأسلحة الخفيفة في الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة يعتبر تجاره ناجحة في المناطق الغير مستقرة منين الامر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لحدود الدول المجاورة مما يجعلها تتخذ قرارا بتجديد الرقابة على حدودها (تورشين ٢٠٢٣ ، ٧).

وقد اقدمت بعض الدول الأفريقية لاتخاذ ضوابط ذات اطار قانوني وتشريعي لمكافحه الارهاب والحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة فقد منح القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي الحق في التدخل ضد الدول الاعضاء في اطار جرائم الحرب ومكافحه الارهاب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية(عاشور ٢٠١٨ ، ٥١). وتعد الحروب الأهلية من اهم التحديات الأمنية التي واجهت تلك الدول والتي تمسك بشعوبها وسكانها كرهانات وهذه الحروب اشبه بحروب عصابات لا حروب جيوش كما هو الحال في راوندا (بن دابه ٢٠١٢ ، ٤٢).

فضلا عن تدفق اللاجئين والنازحين بنسب كبيرة نتيجة لصعوبة السيطرة النظامية على الحدود بسبب النزاعات المسلحة، مما يفتح المجال امام دخول الأسلحة والاتجار بالبشر والتدفق شبكات تهريب المخدرات خاصه في الدول الأفريقية التي تعاني من صراعات مع اطراف خارجية (تورشين ،٩).

٣_ التحديات الاقتصادية :

تواجه دول القارة الأفريقية تحديات اقتصادية جمه في مقدمتها الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية وسوء الاوضاع المعيشية و انشغال الحكام الافارقه بكيفيه الحصول على المكاسب المادية على حساب المواطن والمصلحة جماعاتهم دون ادماج باقي فئات الدولة سواء بالمشاركة السياسية او بعدم التوزيع العادل للثروة (يسرا ، ٩١) .

فالاختلالات الاقتصادية المتمثلة بارتفاع معدلات التضخم والعجز المالي وعجز الموازنات وازدياد نسب الطلب على الموارد مقابل قلتها والعجز في الميزان التجاري للدول الأفريقية المستوردة للنفط، مما ادى الى ازدياد خطورة الانهيار الاقتصادي في معظم تلك الدول لا سباب تضخميه واخرى تتعلق بضعف اداء النظام السياسي في وضع سياسات اقتصاديه ذات جدوى تتلاءم مع اوضاع المتذبذبة على المستوى الاقليمي والدولي (تقرير الامم المتحدة ٢٠٠٩ ، ٩). فقد تسبب تلك التحديات في ازدياد نسب الفقر و والمجاعات ا التي ذهب ضحيتها الالاف وتعد الصومال واثيوبيا ودول الساحل الافريقي، اكثر الدول التي عرفت مراره الجوع وظاهره الفقر حيث تنحدر المجاعات في افريقيا لجذور تاريخيه، ففي ثمانينيات القرن السابع عشر الميلادي وفي عام ١٧٣٨ توفي نصف سكان (بتهكت و غالي) وعرفت مصر ست مجاعات بين عامي ١٦٨٧-١٧٣١ وكانت المجاعة احد اسباب سقوط الرئيس جعفر نمايري في السودان، بينما عرف الساحل الافريقي اسوء مجاعات القارة خاصة النيجر ومنطقه غرب افريقيا، وما سببته من امراض سوء التغذية وانتشار الامراض الخطيرة كالإيدز والكوليرا(كاظم ، ٦) .

فضلا عن تأثير الازمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها اسعار النفط حيث تهاوت اسعاره بما يفوق النصف في عام ٢٠١٤، مما اضطرت العديد من الدول الى الاعلان عن حاله التقشف في مقدمتها الدول الأفريقية، لكونها تحتاج اكبر بيئة امنه لنجاح التنمية وتحقيق الاستقرار لان التنمية والاستقرار وجهتان لعمله واحده (كلسون ٢٠٢١ ، ٣٣) .

٤_ التحديات البيئية:

وهي من التحديات المهمة التي لا يمكن التغاضي عنها الانعكاسات السلبية المؤثرة على حكومات الدول الأفريقية وشعوبها، كالاحتباس الحراري والجفاف والتصحر والتلوث البيئي وهذه المشكلات تعد بمثابه تحديات لها تأثير دولي لخطورتها بالأخص للدول الفقيرة التي تفتقر الى الوسائل الحديثة التي تحد من خطورتها، فحكومات الدول الأفريقية وجدت نفسها غير قادره على معالجتها خاصه بعدم التزام الدول المتقدمة بالاتفاقيات بتقليل انبعاث الغازات والوقود واستنزاف الموارد الطبيعية في ظل قيام الدول الكبرى بنهب الموارد والثروات خاصه من دول شرق افريقيا والتدخل في شؤونها وهذا ما اضعفه دور النظم السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي نتيجة التبعية السياسية (مقطوف ، ٦١٥).

٥_ التحديات الاجتماعية :

تمتاز المجتمعات الأفريقية بالتعددية الاجتماعية العرقية والدينية والثقافية واللغوية فبرهم من وجود التعددية بالكثير من الدول الكبرى والمتقدمة، الا ان التعددية والتنوع تعد المشكلة الاكثر تعقيدا في افريقيا، نظرا لوجود المئات من العرقيات والاثنيات والثقافات خاصه في افريقيا جنوب الصحراء حيث تواجه دولها مشكلات كبيره خاصه ما يتعلق بالهوية الوطنية وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني وتجسيد مفهوم المواطنة وفق مبدا (الحقوق والواجبات) (محمد ، ٨٨).

هذا التنوع الفسيفسائي في المجتمعات الأفريقية التي اتصفت بالتخلف الاجتماعي وعدم الاستعداد للتطور الطبيعي، وخاصه في اطار التمسك بالخرافات السيئة التي اصبحت بمثابه عادات اجتماعيه مثل الوشم على الاجسام وتشويه الاسنان والشيوخ والنذوب في وجه النساء الافريقيات (كاظم ، ١٨) .

فالتكوين الاجتماعي له الاثر الكبير والفاعل في تحديد نوع العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي في استقرار النظام السياسي هو انعكاس لاستقرار المجتمع، والدول الأفريقية تتميز بتذابه باستقرار مجتمعاتها وضعف الهوية الوطنية، ففي جنوب افريقيا كان هنالك تميزا بين المواطنين البيض والسود وساده المجتمع ثقافه سياسيه ذات صبغه عنصريه، فالبيض يتمتعون بكامل حقوقهم والغالبية السوداء محرومون من ابسط الحقوق السياسية والاقتصادية والدينية وفرض سياسة العزل العنصري ولا زالت الاثار الاجتماعية لهذا التميز موجودة حتى وقتنا الحاضر (عبد اللطيف ، ٢٠٨) .

اما جمهوريه الكونغو الديمقراطية التي تعد احدى الدول الأفريقية التي تتميز بالتعدد وهو نسيج اجتماعي اعتاد عليه سكانها فالتعددية في الكونغو رغم الاختلافات الكبيرة الا انها اصبحت نقطه قوه فيما بعد لسياسات الاندماج الاجتماعي(احمد ٢٠٢٤ ، ٥٧) .

وتعد الحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية التي واجهتها المجتمعات الأفريقية واصبحت محركا وراء تدفق اللاجئين الذين اصبحوا عنصرا مهما من عناصر الحروب، مما ادى لصعوبة حدوث الاستقرار وهذا يعود للأنظمة السياسية نفسها بسوء سياسه حكامها وتخلف مجتمعاتها وعدم القدرة على حل المشكلات الاجتماعية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي لتوفر احد اساسيات تحقيق الاستقرار السياسي (جاسم ٢٠٠٥ ، ٧٤) .

ثانيا–الدور الدولي والاقليمي في تحقيق الاستقرار في افريقيا

من الواضح ان الدول الكبرى تتنافس على ان تلعب الدور الابرز في افريقيا ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، ولكن سيتم التركيز على الدور الاقليمي الذي لعبته الدول التي كانت في محل اطراف واصبحت بمراكز القوة، فهنالك رغبه اقليمية ودولية في ان تتمتع القاره الأفريقية بالاستقرار بما تمتلكه هذه القارة العديد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الساحل والقرن الافريقيتين، في الساحل يمثل المنطقة التي تفصل بين

شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء اذ يعد امتدادا اقليميا بين البحر الاحمر شرقا والمحيط الاطلسي غربا شاملا دول (تشاد النيجر وموريتانيا السودان والسنغال) وكثيرا ما تكون هنالك محاولات توسيعها لحسابات اقتصاديه لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وجزر الراس الاخضر (برقوق ٢٠٠٨ ، ٢٢) .

وتشكل القاره الأفريقية خزان العالم الاستراتيجي المهم من الموارد الأولية والمواد الطبيعية والاحجار الثمينة ان تلك المؤهلات والموارد المتوفرة قد استغلت من الغير بدلا من ان تنعم بها دولها وتستقر على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتتمتع بالتنمية والرفاهية فقد دخلت القاره في معترك من الصراعات والحروب الأهلية والتفاعلات التنافسية على المستوى الاقليمي والدولي المعقد (عويضة ٢٠١٨ ، ٣) .

وهذه الأهمية الاستراتيجية جعلت الدول الأفريقية تحظى برغبه العديد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا والكيان الاسرائيلي وقيامها بالسيطرة على العديد من المواقع الاستراتيجية والموارد الطبيعية والعمل على التدخل المستمر في شؤونها الداخلية بحجه تحقيق الاستقرار واتمام الاستثمارات والمشاريع التنموية بهدف الحصول على اكبر قدر من المكاسب (ابو شقراء ٢٠٢٦) .

ومن اهم القوى الإقليمية التي سيتم التركيز عليها التي لها دور وتأثير مهم في تحقيق الاستقرار في افريقيا ما يلي:

١_ الجمهورية الإسلامية الإيرانية :

تعد ايران احدى اهم الدول المؤثرة في الساحة الأفريقية وتأتي هذه الأهمية من كون افريقيا بوابه الخروج للعالم عبر المياه الدولية واشتراك ايران مع القارة بالإطلالة على المحيط الهندي(عويضة ، ٩) . فقد قامت ايران بتثبيت نفوذها تدريجيا في افريقيا من خلال اجراء مجموعه من السياسات واجراء التبادلات الدبلوماسية والسياسية والأمنية والبحرية والتجارية والثقافية المتتابعة لتصدير رؤيتها للعالم وتنفيذ سياساتها الدينية والثورية عبر نشر التشيع في تلك الدول من ناحية والخروج من العزلة التي تعيشها ايران من خلال بناء شراكات حكومية وغير حكومية مع القارة الأفريقية من ناحيه اخرى (تقرير صادر عن مركز فيصل ٢٠٢١ ، ٧) .

وسعت ايران رسم سياساتها لبسط نفوذها في افريقيا وقد نجحت باستخدام اساليب سياسيه تكتيكيه، فأقدمت على فتح سفارات دبلوماسية في العديد من تلك الدول لتقويه اتصالاتها كخطوه اوليه للتأثير السياسي الفعال، وتطور التأثير لإقامة طهران شراكات مع الاحزاب الإسلامية الأفريقية وصدرت لها الأسلحة وتدخلت بتوجهاتها السياسية فقد طلبت ايران من الدول الأفريقية دعمها لبرنامجها النووي لتعزيز حواراتها في المحيط الاقليمي والدولي.

فتتمتع منطقه شرق افريقيا بأهمية كبيره في الاستراتيجية الإيرانية والدور الايراني المؤثر على دولها وترسيم علاقاتها مع دول غرب افريقيا وذلك من اجل خلق مساحات حركه بديله في القاره (مصطفى ٢٠٢١ ، ٩٢) .

ونجحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تعظيم دورها في هذه المنطقة خاصه دولتي السودان وارتيريا (احمد٢٠١٦ ، ٧٣) .

في الدوري الايراني مهم ولا يمكن تجاهله خاصه وان ايران تسعى لتعزيز وترسيخ وجودها الاقليمي والدولي بتفعيل قوتها الناعمة للاستفادة من عرسها الحضاري وعمقها التاريخي والقيم السياسية التي يتضمنها نظامها السياسي الذي تنفرد به من اجل جذب الاخرين والتأثير بهم بالوسائل الناعمة والذكية وهذا ما طبقته ايران في تواجدها في افريقيا (عبد الحسن ٢٠٢٢ ، ٢٥٤) .

٢_ تركيا

تبنت تركيا سياسة الانفتاح على افريقيا بهدف تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الأفريقية، بما ويمنعها القوه في ذلك عمقها الاستراتيجي الذي تسعى لان تمدده بشكل طبيعي في الدور التركي في افريقيا له اثر مزدوج لاستقرار افريقيا خاصه من الناحية الاقتصادية من خلال تدعيم الشراكات والمشاريع التعاونية التي تعد منافسا للاستثمارات الغربية في القاره السمراء ونهب ثرواتها من جهة، وتعد تلك الشراكات ربط تركيا بشكل مستمر بالعالم الاسلامي وتعيد لها الاهتمام من جديد من جهة اخرى (الزاووي ٢٠١١ ، ٨٢) .

والتوجه التركي نحو افريقيا من اجل الحفاظ على مصالحها بالمنطقة والحصول على تأييد دولي لسياساتها وقد اخذت تركيا لهذا الاطار مجموعه من المسارات لعلاقتها بأفريقيا منها (عويضة ،٣٠٢).

أ–المسار الاغاثي :

قام التركية بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية بتنمية افريقيا ودعم القطاعات الاستثمارية فخصصت ٥٠ مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية بدول أفريقية مختلفة في فتره ٢٠٠٨–٢٠١٣، وتعاونت مع منظمات دوليه لإغاثة افريقيا مثل سعيها لتحقيق الاستقرار مثل منظمه الصحة العالمية وبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة والهلال الاحمر وتدخلت في لحمايتها من المجاعات والفقر والتصحر والجفاف.

ب–المسار العسكري :

اقامت تركيا قاعده عسكريه في مقديشو وحققت بها اهداف مهمه في تمثيل دورها بالقاره، فضلا عن التبادل العسكري التركي مع افريقيا لتجديد وحده المصالح.

ج–المسار الاقتصادي:

تمكنت تركيا من عرض بضائعها في الاسواق الأفريقية، ومحاوله خلق مجال حيوي من خلال هذه الاسواق لبيان طاقاتها وامكانياتها الإنتاجية والفنية.

د-المسار الديني :

الاهداف الدينية ذات اهميه كبيره في السياسة الخارجية التركية، خاصه بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكومة فقد اولت تركيا الجانب الديني اهميه بارزه فقد قامت باحتضان القمه الاولى للقيادات الدينية الإسلامية بأفريقيا عام ٢٠٠٦ وعقدت القمه الثانية عام ٢٠١١ فضلا عن اقامه النشاطات الدينية ومنتديات الثقافية المؤثرة وهنا تركيا استخدمت ادوات الناعمة للتأثير على تلك الدول.

٣_ دول الخليج العربي :

لم تكن لدول الخليج سياسة موحده تجاه افريقيا بل كان لكل دولة سياسة خاصة بما يتناسب مع مصالحها وابرز تلك الدول المؤثرة (السعودية)، فالمملكة العربية السعودية تعد شريكا اقتصاديا للدول الأفريقية ذات الثقل الاقتصادي، مثل مصر السودان وكينيا واثيوبيا ونيجيريا وبعض بلدان جنوب وغرب افريقيا، وقدمت المساعدة للدول الأفريقية للتغلب على التحديات التي تواجهها ولم تؤثر السعودية بشكل سلبي على الاستقرار السياسي في بلدان القاره الأفريقية بل كانت هدفها المشاركة بالمقام الاول (السبيعي ٢٠٢٥ ، ٦٨) .

بينما الامارات العربية المتحدة التي تحاول ان تصدر مواقف فاعله اقليميا ودوليا فسعت الى تمكين علاقتها بالقارة الأفريقية وكان لها ثقلها وتأثيرها في الميدان السياسي خاصه بالدول الأفريقية ذات الشراكات الاقتصادية معها، فضلا عن تأثيرها لحفظ السلم والامن في القاره بما يخدم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة، فضلا عن اصدارها للمواقف الداعمة لشركائها مما اسهم في نمو الدور الاماراتي في استقرار بعض الدول الأفريقية خاصه من الناحية الاقتصادية والتأثير على التوجهات السياسية بما يخدم مصالحها ويحفظ وجودها كقوة مؤثره.

اما الدور القطري البالغ الأهمية في التأثير كونها دولة مؤثرة في محيطها الاقليمي ولديها مقبولية في العديد من الدول خاصة افريقيا، فالمواقف والتصريحات القطرية كانت تؤيد استقرار دول القارة الأفريقية، وقد عرفت دولة قطر بأدوارها المهمة في الوساطة بين الحكومة السودانية وحركه العدل والمساواة في دارفور منذ عام ٢٠٠٨ وتوسطت قطر بين وأرتيريا وجيبوتي عام ٢٠١٠ عندما نشبت ازمه حدودية بينهما ودورها الاعلامي المناصر للدول الأفريقية حيث اوجد قناة الجزيرة القطرية اهتماما كبيرا بشؤون الدول الأفريقية، فضلا عن دعمها للمنظمات الإغاثية والمشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية والاستقرار (عويضة ، ٢٠) .

مما تقدم يمكن القول ان الدور الإقليمي له الاثر الواضح باستقرار القارة الأفريقية في الأوقات التي تخدم مصالحها، فقد تسببت بعض الدول الاقليمية بزعزعة الاوضاع وعدم استقرارها بما يتلاءم مع ما تتقبله البيئة الدولية، خاصة وانها تمتلك التأثير على الأنظمة السياسية وبقائها.

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي في تنزانيا

سنتطرق في هذا المطلب لمعرفة طبيعة الاستقرار السياسي في تنزانيا واهم مقومات هذا الاستقرار وسبل التغلب على التحديات، وتكرس الفقرة الثانية لبيان دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية، اما الفقرة الثالثة فيتم استشراف مستقبل الاستقرار السياسي في تنزانيا وكالاتي:

اولا–الاستقرار السياسي في تنزانيا بين توفر المقومات ومواجهه التحديات :

١_ مقومات الاستقرار السياسي في تنزانيا :

هنالك مجموعه من المقومات التي ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في جمهوريه تنزانيا واهمها ما يلي:

أ–المقومات الجغرافية :

المتغيرات الجغرافية المتمثلة بالأرض وخصائصها والموارد الطبيعية والسكان من النوع والعدد والثقافة وطبيعة الاندماج الاجتماعي له الاثر الكبير على استقرار الدولة وهي بمثابه مقومات لهذا الاستقرار (عويد ٢٠٢٤ ، ٥٩٠)

استقلت جمهوريه تنزانيا في عام ١٩٦٣وشكلت بعد ذلك جمهوريه تنزانيا الاتحادية عام ١٩٦٤، وهي تتكون من جزئيين قاري هو تنجنيقه وبحري هو جزيره زنجبار، وتقع في شرق القارة الأفريقية على شاطئ المحيط الهندي بين كينيا وموزمبيق بمساحه تقدر ب ٨٨٥٨٠٠كم٢، ويقدر عدد سكانها وفقا للتقارير الصادرة من الامم المتحدة في عام ٢٠١٧ حوالي ٥٧؛٢١١؛٤ نسمة، فضلا عن ارضها الخصبة القابلة للزراعة ومواردها الطبيعية التي تتميز بالوفرة وهذه مقومات تساعد في بناء وهذه مقومات تساعد في بناء اسس الاستقرار السياسي (حفيظة ٢٠١٨ ، ٧٧) .

ب–المقومات الاجتماعية :

تعد تنزانيا من الدول ذات التعددية الاجتماعية العرقية والمذهبية والطائفية والدينية شانها في ذلك شان العديد من الدول الأفريقية، حيث توجد فيها اكثر من ١٠٠ قبيله وفيها الاسلام والمسيحية وملل متعددة، الا ان هذا التنوع كان عامل قوه لتحقيق الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي فقد انتهجت تنزانيا منذ تأسيسها استراتيجية بالاعتماد على مبدا المساواة والحوار المشترك وكثيرا ما قامت الطوائف التنزانية بتوحيد الصف وعمل مناظرات تهدف للتقارب والحوار والتعايش المشترك لتعزيز قيم المواطنة بخلاف

الدول الأفريقية الاخرى التي عانت من التعددية كسبب للنزاعات الاجتماعية والحروب الأهلية (الكتبي ، ٢٠١٥ ، ١) .

زاده على ذلك الانسجام في المقومات الاقتصادية اعتماد تنزانيا سياسات تعليمية وصحية ناجحة فاتبعت جمهوريه تنزانيا سياسة تعليمية شاملة تفتح الفرصة امام الجميع دون استثناء او تميز، فالتعليم بجميع مراحله له دورا كبيرا ومهما في التنشئة الاجتماعية السياسية باعتماد سياسات تعليمية موحدة تسهم فيه ترسيخ التعايش السلمي والاندماج الاجتماعي بين مختلف المكونات واحترام الاخر في اطار الوحدة من خلال التنوع .

وتوفر نظام صحي متاح ومناسب للجميع حيث تأتي تنزانيا بالتسلسل ١٧٥ من مجموع ١٩٠ دوله حول العالم من حيث نصيب الفرد من الانفاق على الصحة متضمنا تقديرات النفقات الصحية الحالية سلع وخدمات الرعاية الصحية المستهلكة خلال كل عام وهذا ما يعزز التماسك الاجتماعي (لفتة ٢٠٢٢ ، ٨٩) .

ج- المقومات السياسية:

النظام السياسي في تنزانيا نظام برلماني يقوم بطبيعته على اساس الانتماء الحقيقي للوطن وتكريس الهوية الوطنية وارساء مبدا المساواة بين الجميع، فلم تشكل مطالب المساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في باقي دول افريقيا على المشاركة في السلطة وتوزيع الموارد جزءا من الواقع السياسي التنزاني وهذا عائد للنظام الحزبي الذي يقوم على اساس الأحادية الحزبية وهو وجود حزب واحد في السلطة وقد نجح هذا الحزب في تحقيق الاستقرار (الكتبي ، ٢) .

وقد سلكت تنزانيا طريقها السياسي وفقا للمسار الديمقراطي المستند على الانتخابات التي تعد الحاكم الجوهري للمنافسة السياسية على مدى سنوات الخمس والعشرين الأخيرة منذ ان اجريت اول انتخابات ديمقراطية متعددة الاحزاب واصبح مجال المشاركة السياسية في عام ١٩٩٥، فالسياسة الانتخابية في تنزانيا بين النزعتين النزعة المحافظة والنزعة الإصلاحية (لفتة ، ٢٠٧)، ومن الاستراتيجيات التي اعتمدتها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي ما يأتي (حفيظة ، ٩٨) .

-التداول على السلطة ودوريه الانتخابات

-الوحدة الوطنية في اطار التنوع بدلا من ترسيخ مبدا القبلية والعرقية

-استغلال وفره الارض الزراعية

-استغلال المناهج التعليمية وترسيخ اهميه الامن والاستقرار وتقبل الاخر

د-المقومات الاقتصادية:

تعد الجمهورية تنزانيا الاتحادية البلد الوحيد في افريقيا وربما في العالم الذي مر بتحولات سريعة وجذريه من خلال فتره ٤٠ عاما اذ انتقل من النظام الاقتصادي الاستعماري الى برنامج اعاده توطين الاسر الريفية على مقربه من الخدمات (مهدي ٢٠٢٤ ، ١٦٣) .

في المقومات الاقتصادية في تنزانيا تتضمن العديد من المؤشرات المهمة التي تعبر عن القدرات الاقتصادية للبلد وهي كثيرة ومتنوعة ومنها يشير الى السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد ومدى تأثيرها وتأثرها بالإجراءات الحكومية المتبعة من قبل المؤسسات الاقتصادية الرسمية والاحزاب السياسية لتحقيق مصالحها الاقتصادية .

ومن اهم المؤشرات الاقتصادية هو حجم الناتج المحلي الاجمالي فقد كان للمنظمات الدولية المتخصصة دورا في توجيه الحكومة التنزانية الى تحسن واقعها الاقتصادي بهدف تحسن مستوى الدخل لدى الافراد حيث ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي،٣٧٨؛٤٧ لعام ٢٠١٥ واستمر بالارتفاع حيث بلغ ١١؛٥٧٠ مليون دولار عام ٢٠١٧ ثم ارتفع الى ٦ ١ ٥٣٣؛٦١ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وهو مؤشر جيد لتحسن الواقع الاقتصادي في تنزانيا، اما بالنسبة لمؤشر نسب الاحتياطيات الى اجمالي الاحتياطي العالمي والى الدين الخارجي فقط كانت تنزانيا بالتسلسل ١٠٢ من مجموع ١٠٨ دولة حول العالم لعام ٢٠٠٠ وتحس بنسبه ٣.٣٤% لعام ٢٠٠٥، اما معدل البطالة في تنزانيا فق بنسبه ٢٠%، اما معدلات التضخم فقد كان بنسبه مرتفعة حتى اثر على هيكل الاقتصاد فقد بلغ سته بالمئة لعام ٢٠٠٠ ثم انخفض الى ٤.٤% لعام ٢٠٠٥ الا انه سرعان ما ارتفعت حتى وصلت لنسبه التضخم ٢.٧% لعام ٢٠١٠، ورغم السياسات الاقتصادية وجهود المنظمات الدولية الاقتصادية لكن كانت الضغوط التضخمية اقوى منها واستمر هذا الارتفاع لحين انخفضت نسبه الى ٥.٣% لعام ٢٠١٨ وهو مؤشر جيد للاقتصاد وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة التنزانية (لفتة ، ٩٩-١٠٢).

هـ-المقومات الدبلوماسية:

تمتلك تنزانيا مقومات دبلوماسية نتيجة الاستقرار السياسي والتعايش المجتمعي السلمي الذي تتمتع به وهذا جعلها محل اهتمام دولي ادخلها في حلبه التنافس الغربي الصيني وهذه المقبولية التي تحظى بها تنزانيا وضعها محل مهم، فقد لعبت دورا مهما في احتضان المفاوضات وورش العمل المتعلقة بفضل النزاعات في دول افريقيا وخاصه ملفي راوندا وجنوب السودان حيث وقعت فيها اتفاقيات واروشا للسلام والتي توصل من خلالها لتقاسم السلطة على الهوتو والتوستي في راوندا، كما تم اختيار تنزانيا مقرا للمحاكم الرواندية التي نظرت في قضايا الحرب والجرائم المرتكبة هناك، فضلا عن انفتاح تنزانيا على

العالم الخارجي جعلها المكان المفضل لعقد الغربيين مؤتمراتهم في افريقيا مما ادى الى زياده حرص تنزانيا للحفاظ على استقرارها (الكتبي ، ٣١).

٢_ التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي في تنزانيا

على الرغم من الاستقرار السياسي في تنزانيا الا ان السياسات الحكومية تواجه مجموعة من التحديات التي تهدد هذا الاستقرار ومن اهم هذه التحديات ما يلي:

أ–التحديات السياسية: وتتمثل بما تعانيه تنزانيا من غياب الثقافة السياسية التنافسية بين الاحزاب السياسية وبالرغم من انتقالها لنظام التعددية الحزبية لكن لا يزال حزب واحد هو الوحيد المسيطر على السلطة وهذا تحدي للرغبة الشديدة في تعديل الدستور بما يهدد الوحدة الوطنية، فضلا عن اقتراح نظام حكومي وفق ثلاثة مستويات حكومة الرئيس وحكومة زنجبار وحكومة الاتحاد ولكن بحكم هيمنه الحزب الحاكم فقد اعتبر هذا الاقتراح مهددا لوحده تنزانيا، فضلا عن وجود ملامح للعنف السياسي التي تعيق الامن والاستقرار خاصه في فتره اجراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ (حفيظة ، ٨١) .

ب–التحديات الاجتماعية:

تتمثل التحديات الاجتماعية مع وجود الانسجام الاجتماعي وتقبل فكره المجتمع التعددي في اطار التنوع من قبل التنزانيين، الا ان تنزانيا معرضه لتحديات جسيمه، منها نزعه الانفصال عند سكان زنجبار وتفاقم الفقر وهذا ما يهدد الوضع في تنزانيا ويشكل خطورته على استقرارها (الكتبي ، ٤٤).

ج–التحديات اقتصادية:

الاقتصاد التنزاني من بين الاقتصاديات التي نمت بصورة سريعة في منطقه شرق ووسط افريقيا حيث بلغ نسبه ١٤١ ٧% في عام ٢٠١٥ بفضل الاداء الفعلي والمتميز لقطاعي الاتصالات والتعدين، الا ان تقلبات المناخ واستخدام الاساليب التقليدية ادت الى ضعف القطاع الزراعي واعتماد الاقتصاد على التعدين كمجال وحيد للتصدير مما عرب الاقتصاد التنزاني لاختلالات التغيرات بالأسعار (حفيظة ، ٧٩).

د–التحديات الأمنية:

يعد الارهاب المصدر الاساس للتهديدات الأمنية في تنزانيا خاصه وان تقرير مؤشر السلام العالمي يؤكد بان القارة الأفريقية ستنشط فيها الجماعات الإرهابية وتتمكن تلك الجماعات من تسليح نفسها، مما ادى الى حدوث صراعات قبليه وحروب اهلية في الدول المجاورة لتنزانيا وهو مؤشرا خطيرا بحدوث الفوضى (حفيظة ، ٧٩) .

ثانيا–دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية في تنزانيا:

هنالك علاقه وثيقه بين متغيرين التنمية والاستقرار السياسي في البلد الذي يعيش حالة من الاستقرار السياسي يمكنه ان يطبق برامج تنموية هادفة لان الاستقرار يساعد على نجاح التنمية، اما ا البلدان التي

تعيش في وضع سياسي متوتر وفوضوي فان مشاريعه التنموية ستكون متلكئة وفاشله (ظاهر ٢٠١٥ ، ٢) .

فالاستقرار السياسي في تنزانيا قد اسهم بشكل كبير في زياده النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية فقط عملت تنزانيا على تنفيذ البرامج التنموية بنجاح وادى لتحقيق تطور تنموي في العديد من المجالات، فقد توقع صندوق النقد الدولي ان يشهد الاقتصاد التنزاني نموا مرتفعا ومتزايدا والاسهام بتطوير اقتصاد البلاد عبر اقامة الاستثمارات، وتوفير فرص العمل للمواطنين وتشير التقارير الى ان تنزانيا مستقرة سياسيا ومنسجمة اجتماعيا في اطار ارساء الهوية الوطنية ومستقرة اقتصاديا وسيحافظ اقتصادها في السنوات القادمة على نفس التقدم وحدوث طفرة نوعيه على جميع مستويات بالبلاد (مهدي ، ٧٢) .

وهنالك نمو ملحوظا في الاقتصاد التنزاني وفقا لمعطيات المكتبة الوطني للإحصاء فقطاع الخدمات نشكل ٤١% من الناتج الاجمالي وقطاع الزراعة يشكل ٢٩% وقطاع السياحة يشكل ١٠% وقطاع المعادن ٤% وقطاع التصنيع ٦%، فضلا عن اهميه البيئة المستقرة وقيام الحكومة باتخاذ سياسات تسهم بتقديم الامتيازات للمستثمرين الاجانب واصدار التشريعات والقوانين لإعفائهم من الضرائب، وهذا تسبب في جذب الاستثمارات الأجنبية وعزز من نجاح التنمية واستمرارها (مهدي ،٧٢) .

فالاستقرار له دور مهم في تطور التنمية في تنزانيا، والتنمية لها اثارها ايضا في استمرار هذا الاستقرار، لأنها اساس تقدم الدول وتطورها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية(ديمون ٢٠٢٣ ، ٢) .

ثالثا–مستقبل الاستقرار السياسي في تنزانيا

ان استشراف مستقبل الاستقرار السياسي في تنزانيا وفقا للمعطيات التي سبق ذكرها سيتم طرح **ثلاث سيناريوهات وكالاتي:**

١_ السيناريو الاول

بقاء جمهوريه تنزانيا الاتحادية على ما هي عليه في اطار سعي هذا الحفاظ على استقرارها قدر الامكان.

٢_ السيناريو الثاني:

تعرض تنزانيا للعديد من التحديات الداخلية المتمثلة بالمشكلة المرتبطة بإدارة التنوع ووجود نزعات انفصالية لدى بعض القبائل، مما يهدد الوحدة الوطنية وتعرضها للتحدي الفقر وفقا لرؤيه التقارير التنمية الصادرة من المنظمات الدولية في احتمال حدوث التغيرات المناخية التي تؤثر على الاقتصاد التنزاني، وتحول الاستثمارات الأجنبية الى اطماع لنهب ثروات الشعب التنزاني مما يؤدي الى ارباك السياسات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي، لذا يحتاج النظام السياسي التنزاني الى اعادة ترتيب أوضاعه للحفاظ على استقراره وما وصل اليه من تقدم وفقا لجهود وسياسات استمرت لمده عقود (الكتبي ، ١٨) .

٣_ السيناريو الثالث

يتمثل في رؤيه استشرافيه لتطور كبير ومتسارع في تنزانيا وعلى جميع المستويات مع وجود استثمارات ومشاريع تنموية وفي ظل الاستغلال الامثل للموارد والامكانات (حفيظة ، ٨١) .

ومما تقدم يمكن القول بانه كل الانظمة السياسية معرضة لمواجهة التحديات والازمات، الا ان النظام السياسي التنزاني استطاع بما يمتلك من قدرات ومقومات ان يحقق الاستقرار والازدهار التنموي والتقدم بالرغم من التهديدات التي تهدد استقراره.

الخاتمة والاستنتاجات

مرت القارة الأفريقية بالعديد من التحديات والمشاكل الداخلية والخارجية التي اسهمت في انشغال حكومات تلك الدول بسبب مواجهه هذه التحديات مع صعوبة المجتمعات الأفريقية في الاستقرار السياسي ليس بالأمر الصعب اذا كانت هنالك استراتيجيات مدروسة وفعاله لتحقيق والدول الأفريقية لم يكن في حسبانها مثل هذه الاستراتيجيات فجمهوريه تنزانيا بالرغم من استقلالها حديثا تعد نموذج تنموي ومستقر على مستوى الدول العربية والأفريقية.

ومن ذلك تم التوصل لجملة من الاستنتاجات اهما :

١_ ان السياسية الأفريقية تتحمل المسؤولية الكبرى في عدم تحقيق الاستقرار السياسي لشعوبها

٢_ -التحديات كانت اقوى من السياسات الهشة التي وضعها الحكام الافارقه ذات التبعية الأجنبية

٣_ تنزانيا بلد غني من الناحية الاقتصادية وثري من الناحية الاجتماعية والثقافية اذ يتميز المجتمع التنزاني بقدر كبير من الوعي والثقافة وهذه مخرجات السياسة التعليمية في تنزانيا

٤_ تتمتع جمهوريه تنزانيا الاتحادية بالاستقرار السياسي ولكن تحتاج الى الحظر من المؤثرات التي تؤثر على استقرارها كضعف السياسات الحكومية في مواجهه التحديات او عدم القدرة على ادارة التنوع.

المصادر باللغة العربية

١. ابو شقراء . نغم . ٢٠٢٦. الصراع الدولي في افريقيا متاح على الموقع الذي تم زيارته ٢٠٢٥/١٢/٥، متاح على الرابط: https://share.google/xctuojybpmjTi2XOS
٢. احمد ، العيان عبد العظيم . ٢٠٢٤ . " التعددية اللغوية والهوية في جمهوريه الكونغو الديمقراطية " . متابعات أفريقية. العدد (٨) . مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
٣. احمد، علي متولي . ٢٠١٦. " التغلغل الايراني في شرق افريقيا وانعكاساتها على الامن القومي الخليجي (٢٠٠٥-٢٠١٤) ". مجله سياسات عربيه. العدد (٢٠) .
٤. احمد، مصعب جمال . ٢٠١٧ . التنمية الديمقراطية واثارها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة ١٩٦٧. رساله ماجستير منشور. كليه الدراسات العليا-جامعه النجاح الوطنية.
٥. الاسود، صادق . ١٩٩٠ . علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده. كليه العلوم السياسية- جامعه بغداد.
٦. برقوق. امجد . ٢٠٠٨. " الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية ". مجله العالم الاستراتيجي . العدد الاول .

٧. بقدي، كريمة . ٢٠١٢ . الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حاله الجزائر. رساله ماجستير منشوره. كليه الحقوق والعلوم السياسية- جامعه ابو بكر بالقايد كالسمان. الجزائر .
٨. بن دابه ، عبد الودود واخرون. ٢٠١٢ . الجزائر المنظور الارقى في منطقه دول الساحل الافريقي. كليه القوقعة للعلوم السياسية- جامعه باجي مختار.
٩. بن سعيد، علي سليمان . ٢٠١٢ . التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنه عمان. رساله ماجستير. كليه العلوم السياسية-جامعه الشرق الاوسط .
١٠. بوفر ، اسماعيل . ٢٠١٧. " الاستقرار السياسي واثره على التنمية المحلية في الجزائر " . مجله الحقوق والعلوم السياسية. العدد (٨) .
١١. تقرير الامم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.٢٠٠٩. الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.
١٢. تقرير مؤشر الارهاب العالمي الصادر من معهد الاقتصاد الدولي؛١ سيدني؛١ ٢٠٢٥.
١٣. تورشين، محمد . ٢٠٢٣ . ا لحركات المسلحة والامن في افريقيا. قطر : مركز الجزيرة للدراسات .
١٤. جاسم، خيري عبد الرزاق . ٢٠٠٥. " الاتحاد الافريقي النشأة والهيكلية والتحديات ". مجله دراسات دوليه. العدد ٣١؛٣٢-. جامعه بغداد .
١٥. حفيظه، طالب . ٢٠١٨ . " تنزانيا كنموذج للاندماج الاجتماعي في افريقيا الاستراتيجيات والتحديات " . قراءات أفريقية ؛العدد (٣٥) .
١٦. الخزرجي ، سامر كامل محمد . ٢٠٠٤. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دراسة معاصره في استراتيجية اداره السلطة . الاردن : دار مجد للنشر والتوزيع.
١٧. ديمون ، حسون عبد وزينب علي مظلوم. ٢٠٢٣ . " اثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق " . مجله كليه الآداب. العدد (٤) .
١٨. الزواوي، محمد سلمان . ٢٠١١. ابعاد الدور الذكي في افريقيا. قراءات أفريقية؛ العدد (٩).
١٩. السبيعي ، محمد واخرون. ٢٠٢٥. " توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه القاره الأفريقية". مجله الدراسات الأفريقية. العدد (٣) . المجلد ٤٧. العراق : مركز البحوث والدراسات الأفريقية.
٢٠. السعداوي، فهمي خليفة . ٢٠٠١. السياسة العامة من منظور كلي في البيئة والتحليل. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
٢١. ضلع، محمد السيد . ٢٠٠٤ . " ازمه الشرعية السياسية في افريقيا" . مجله دراسات أفريقية. العدد (٥) .
٢٢. ظاهر ، غسان طارق . ٢٠١٥ . " العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية العراق انموذجا " . مجله المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية .
٢٣. عاشور، رامي . ٢٠١٨ . التنظيمات الإرهابية في افريقيا واثرها على العلاقات الخليجية الأفريقية. مصر : دار الاتحاد للطباعة .
٢٤. عبد الحسن، زينة عبد الامير . ٢٠٢٢. " حدود القوه الناعمة الإيرانية " . المجلة السياسية والدولية. العدد (٥) .
٢٥. عبد الرزاق، مرسي . ٢٠٢٥. اشكاليه بناء الدولة في افريقيا؛ تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١١، متاح على الموقع الالكتروني التالي https://share.google/HKmd9dNbMHOYKcdg7
٢٦. عبد اللطيف، مها . التحول السياسي في جنوب افريقيا.
٢٧. علي، محمد حسام . ٢٠٢٣ . " مفهوم الامن الديمقراطي واثره على استقرار النظام السياسي العراق ا/النموذجا" . مجله دراسات دوليه. العدد (٩٤) . كليه العلوم السياسية .
٢٨. عويد، محمد . ٢٠٢٤ . " الجذب الجغرافي وعلاقته بالاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٠ " . مجله اوروك للعلوم الإنسانية . العدد (١٠) .
٢٩. عويضه، دعاء . ٢٠١٨. . التنافس الاقليمي في افريقيا . الامارات : مركز اركان للدراسات والابحاث .
٣٠. قسام ، جوهري وابن ابو بكر رضوان. ٢٠١٢ . اشكاليه الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر. كليه العلوم السياسية. جامعه قاصدين ارباح.
٣١. كاظم، فلاح خلف . ٢٠٢٥ . النظم السياسية في قاره افريقيا. كليه العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.
٣٢. الكتبي، علي جبريل . ٢٠١٥ . تنزانيا في افريقيا نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني .قطر : مركز الجزيرة للدراسات .
٣٣. الكرام، عبد القادر بدر الدين . ١٩٨١. ظاهره الاستقرار السياسي في مصر. جامعه القاهرة. مصر.
٣٤. كريم ، منى وضحى كاظم. ٢٠٢٣. " التداول السلمي للسلطة" . مجله ابحاث ميسان. العدد (٣٧) . المجلد .

٣٥. كلسون، غرفة . ٢٠٢١. التحديات الإقليمية واثرها على الامن الجزائري بين ٢٠١١-٢٠١٥؛رساله ماجستير منشوره. جامعه محمد خيضر بسكره. الجزائر .
٣٦. لفته، سارة حسين . ٢٠٢٢ . النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام ٢٠١٥. رساله ماجستير غير منشوره كليه العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية .
٣٧. مجموعه مؤلفين. ٢٠١٧. العنف السياسي في المجتمعات العربية المعاصرة- مقاربات ساسيولوجيه. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣٨. محمد ، خالد يسرا . ٢٠١٨ . عمليات حفظ السلم المشتركة بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية. القاهرة : دار الاتحاد للطباعة .
٣٩. محي، احمد غالب . ٢٠١٩ . " اثر موروث ثقافه الاستبداد والعنف على الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " . مجله العلوم ا السياسية. العدد (٥٩).
٤٠. مصطفى، عبد الرؤوف . ٢٠٢٢. عرض كتاب النفوذ الايراني في افريقيا جنوب الصحراء. مجله الدراسات الإيرانية. العدد (١٥) . المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
٤١. مقطوف، عمار جليل . التحديات البيئية واثرها على الامن الغذائي في شرق افريقيا ..
٤٢. منير ، معاش . ٢٠٢١. اثر الفساد الاداري على الاستقرار السياسي دراسة مقارنه بين الجزائر ومصر. رساله ماجستير منشوره. كليه الحقوق والعلوم السياسية- جامعه زبان عاشور.
٤٣. مهدي ، صباح وفلاح خلف كاظم . ٢٠٢٤ . " التنمية في جمهوريه تنزانيا المتحدة دراسة في اثارها الاجتماعية والاقتصادية وتحدياتها الداخلية والخارجية " . مجله دراسات أفريقية . العدد (٨٥) .
٤٤. نقلا بوعافيه. محمد الصالح . ٢٠١٦ . " الاستقرار السياسي دراسة في المفهوم والغايات ". دفاتر السياسة والقانون. العدد (١٥) .
٤٥. هنغتنون ، صامويل . ١٩٩١. التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين. الولايات المتحدة : دار نشر جامعه اوكلاهما .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- A Group of Authors. 2017. Political Violence in Contemporary Arab Societies: Sociological Approaches. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
2- Abdel Latif, Maha. Political Transformation in South Africa.
3- Abdel-Razzaq, Morsi. 2025. The Problem of State-Building in Africa; available at the following website.
4- Abdul Hassan, Zeina Abdul Amir. 2022. "The Limits of Iranian Soft Power." Political and International Journal. Issue (5).
5- Abu Shaqra, Nagham. 2026. International Conflict in Africa 1. Available on the visited website.
6- Ahmed, Al-Ayan Abdel Azim. 2024. "Linguistic Pluralism and Identity in the Democratic Republic of Congo." African Studies. Issue (8). King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
7- Ahmed, Ali Mutawalli. 2016. "Iranian Penetration in East Africa and its Repercussions on Gulf National Security (2005-2014)." Arab Policies Journal. Issue (20).
8- Ahmed, Musab Jamal. 2017. Democratic Development and its Impact on Political Stability in Occupied Palestine 1967. Published Master's Thesis. Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University.
9- Al-Aswad, Sadiq. 1990. Political Sociology: Its Foundations and Dimensions. College of Political Science, University of Baghdad.

10- Ali, Muhammad Hussam. 2023. "The Concept of Democratic Security and its Impact on the Stability of the Iraqi Political System: A Case Study." International Studies Journal, Issue (94). College of Political Science.
11- Al-Karam, Abdelkader Badr Al-Din. 1981. The Phenomenon of Political Stability in Egypt. Cairo University, Egypt. 7. Huntington, Samuel. 1991. Democratic Transition in the Late Twentieth Century. United States: University of Oklahoma Press.
12- Al-Katbi, Ali Jibril. 2015. Tanzania in Africa: A Model of Political Stability and Religious Coexistence. Qatar: Al Jazeera Center for Studies.
13- Al-Khazraji, Samer Kamel Muhammad. 2004. Modern Political Systems and Public Policies. A Contemporary Study in Power Management Strategy. Jordan: Dar Majd for Publishing and Distribution.
14- Al-Saadawi, Fahmi Khalifa. 2001. Public Policy from a Holistic Perspective in Environment and Analysis. Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing.
15- Al-Subaie, Muhammad, et al. 2025. "Turkish Foreign Policy Orientations towards the African Continent." Journal of African Studies. Issue (3). Volume 47. Iraq: Center for African Research and Studies.
16- Al-Zawawi, Muhammad Salman. 2011. Dimensions of the Smart Role in Africa. African Readings; Issue (9).
17- Ashour, Rami. 2018. Terrorist Organizations in Africa and Their Impact on Gulf-African Relations. Egypt: Dar Al-Ittihad Printing House.
18- Awida, Duaa. 2018. Regional Competition in Africa. UAE: Arkan Center for Studies and Research.
19- Baqdi, Karima. 2012. Political Corruption and its Impact on Political Stability in North Africa: A Case Study of Algeria. Published Master's Thesis. Faculty of Law and Political Science, Abou Bekr Belkaid University, Kalsemane, Algeria.
20- Barqouq, Amjad. 2008. "The African Sahel Between Internal Threats and External Calculations." Strategic World Journal. Issue 1.
21- Ben Daba, Abdel Wadoud, et al. 2012. Algeria: The Highest Perspective in the Sahel Region. Faculty of Political Science, Badji Mokhtar University.
22- Bin Saeed, Ali Suleiman. 2012. Political Development and its Role in Political Stability in the Sultanate of Oman. Master's Thesis. Faculty of Political Science, Middle East University.
23- Boufar, Ismail. 2017. "Political Stability and its Impact on Local Development in Algeria." Journal of Law and Political Science, Issue (8).
24- Dala, Muhammad Al-Sayed. 2004. "The Crisis of Political Legitimacy in Africa." Journal of African Studies. Issue (5).
25- Damon, Hassoun Abdul and Zainab Ali Mazloum. 2023. "The Impact of Political Determinants of Political Stability on Human Development in Iraq." Journal of the College of Arts. Issue (4).
26- Dhahir, Ghassan Tariq. 2015. "The Relationship Between Economic Development and Political Instability in Developing Countries: Iraq as a Model." Al-Muthanna Journal of Economic and Administrative Sciences.
27- Global Terrorism Index Report issued by the Institute of International Economics; Sydney; 2025.

28- Hafiza, Talib. 2018. "Tanzania as a Model for Social Integration in Africa: Strategies and Challenges." African Readings, Issue (35).
29- Jassim, Khairi Abdel Razzaq. 2005. "The African Union: Origins, Structure, and Challenges." International Studies Journal. Issue 31-32. University of Baghdad.
30- Karim, Mona and Duha Kadhim. 2023. "The Peaceful Transfer of Power." Maysan Research Journal, Issue (37), Volume.
31- Kazim, Falah Khalaf. 2025. Political Systems in the African Continent. College of Political Science - Al-Mustansiriya University.
32- Kelsoun, Ghorfa. 2021. Regional Challenges and Their Impact on Algerian Security between 2011-2015; Published Master's Thesis. Mohamed Khider University of Biskra, Algeria.
33- Lafteh, Sarah Hussein. 2022. The Political System in Tanzania: A Study of the Factors of Continuity and Stability After 2015. Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
34- Mahdi, Sabah and Falah Khalaf Kadhim. 2024. "Development in the United Republic of Tanzania: A Study of its Social and Economic Impacts and Internal and External Challenges." African Studies Journal. Issue (85)
35- Maktouf, Ammar Jalil. Environmental Challenges and Their Impact on Food Security in East Africa.
36- Muhammad, Khalid Yusra. 2018. Joint Peacekeeping Operations between the United Nations and African Regional Organizations. Cairo: Dar Al-Ittihad for Printing.
37- Muhi, Ahmed Ghaleb. 2019. "The Impact of the Legacy of Authoritarianism and Violence on Political Stability in Iraq after 2003." Journal of Political Science, Issue (59).
38- Munir, Maash. 2021. The Impact of Administrative Corruption on Political Stability: A Comparative Study between Algeria and Egypt. Published Master's Thesis. College of Law and Political Science, Ziban Ashour University.
39- Mustafa, Abdul Raouf. 2022. Book Review: Iranian Influence in Sub-Saharan Africa. Journal of Iranian Studies. Issue (15). International Institute for Iranian Studies.
40- Naqla Bouafia, Mohamed Al-Saleh. 2016. "Political Stability: A Study of the Concept and Objectives." Notebooks of Politics and Law, Issue (15).
41- Owaid, Muhammad. 2024. "Geographical Attraction and its Relationship to Political Stability in Iraq after 2010." Uruk Journal of Humanities. Issue (1) .
42- Qassam, Jawhari and Ibn Abu Bakr Radwan. 2012. The Problem of Political Stability and Local Development in Algeria. Faculty of Political Science, Qasidin University.
43- Torshin, Muhammad. 2023. Armed Movements and Security in Africa. Qatar: Al Jazeera Center for Studies.
44- United Nations Economic and Social Council Report, Economic Commission for Africa, 2009. Second Joint Annual Meetings of the African Union Conference of Ministers of Economy, Finance, Planning and Economic Development.